

# التحوّلات الزمنية

## لجملة النعت الفعلية في النصّ القرآني

كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / قسم الشريعة / البصرة

أ.م.د. حيدر عودة كاظم

lecbasra23@alkadhum-col.edu.iq

### ملخص البحث:

يحاول البحث عند دراسته التحوّلات الزمنية للجملة الوصفية في القرآن الكريم إيجاد البدائل المناسبة للعملية التواصلية بين المتخاطبين، وهذا هي الغاية - أعني التواصلية - من وراء التعبير عمّا يختلج في صدور المبدعين، متكلمين كانوا أم كاتين، وفي اللغات كلها.

فالبحث محاولة لاستبدال التحوّل الزمني للجملة الوصفية بالتأويل الافرادي المشتق للخلاص من ظاهرة التأويلات بدعوى المشابهة بين الفعل والمشتق، فجملة الوصف في العربية قد حققت ثباتاً واستمراراً بمجرد وقوعها نعتاً للاسم النكرة بعد أن استمدّت هاتين الصفتين من المنعوت لا من نفسها كون الوصف في العربية وظيفة آلية فيخضع خضوع العبد للمنعوت وجوداً وبقاءً؛ ومن هنا فلا داعي للذهاب بعيداً عن وصفية اللغة لفرض المشابهة الاسمية بين جملة النعت وبين المشتق المفرد حين يُلوى عنق الجملة لتؤول بالمشتق؛ كون المشتق المفرد يحمل معنى الثبوت والدوام، وكان الأولى أن يصار إلى تجريد

الجملة من زمنيها الدالة عليه بهياتها لبقى مدلول مادتها وهو الحدث؛ ليؤدّي العملية الوصفية كما يجلو للمنوع أن يؤظّفه، وهذا الأمر خفيف المؤونة وسهل الانقياد وسريع الخطى؛ كون الزمن في الفضاء السياقي يعطي بعداً فضفاضاً عصياً على القولية والتقنين، انفلت من بين يدي الصيغة الصرفية انفلاتاً سريعاً فيقهيها في كثير من الأحيان خاليةً منه كما هي الحال في جملة النعت الثبوتية الاستمرارية غير المتزمّة.

الكلمات المفتاحية: التحوّلات الزمنية، جملة النعت، النص القرآني

### Temporal shifts of the verbal adjective sentence in the Qur'anic text

When studying the temporal shifts of the descriptive sentences in the Holy Qur'an, the research tries to find appropriate alternatives for the communicative process between the interlocutors, and this is the purpose - I mean communicative - behind expressing what stirs in the hearts of creators, whether they are speakers or writers, and in all languages.

The research is an attempt to replace the temporal shift of the descriptive sentence with the individual interpretation derived for salvation from the phenomenon of interpretations under the pretext of similarity between the verb and the derivative. The subjection of the slave to the divine being and survival; Hence, there is no need to go far from the descriptive language to impose the nominal similarity between the adjective clause and the singular derivative when the neck of the sentence is twisted to be interpreted by the derivative; The fact that the singular derivative carries the meaning of steadfastness and permanence, and it would have been better to strip the sentence

of its temporality that indicates it in its form, so that the meaning of its substance remains, which is the event; to perform the descriptive process as the descriptor likes to employ it, and this matter is light in supply, easy to obey, and fast - paced; The fact that time in the contextual space gives a loose dimension that is difficult to mold and ration, escapes from the hands of the morphological formula quickly, leaving it often free of it, as is the case in the participle participle of the non - tense continuity.

**Keywords:** Temporal shifts, adjective phrase, Qur'anic text

## مقدمة

تمثل ظاهرة التحوّل الدلاليّ فضاءً رحباً للمتكلّم، وانفلاتاً واضحاً له من قيد الصيغ الصرفيّة ومحدوديّة الدلالة التي تنسجم مع بنيتها، فهي تعطي مساحة واسعة بما تشكّله من تمثّلات وظيفيّة اعتماداً على قدرة المتكلّم في تمكّنه من سهوة الاستعمال، متعكّزاً في النسج الجديد على السياق التركيبي، بوصفه قرينةً مهميّةً تتماح من التعانق اللفظي بين المفردات بعد تعليقها بعضها ببعض، وتشبّث بعضها بأعناق بعض؛ لتكوّن حينها نسيجاً متماسكاً مترابطاً يبتني على مجموعة من العلاقات الدلاليّة لتشكيل نصّ معيّن، يكون فيه لمقصديّة المتكلّم الحرّيّة التي تمكّنه من التنوّع الدلاليّ؛ حتى لو كان ذلك خروجاً على الدلالة الصرفيّة، ما دام الاستعمال لا يمنع هذا التحوّل السياقيّ، وما دام لا يفضي هذا الخروج إلى تصدّع في جسد النصّ أو اللغة، فالتحوّل هو الخروج الانزياحيّ، أو قل: هو العدول السياقيّ الاستعماليّ القصديّ عن المعاني التي تؤدّيها الألفاظ في المرحلة الوضعية، أو هو تخطّي معيارية التقنين النحويّ للوصول إلى المعنى المراد، ويمكن القول بعبارة أخرى: هو الخروج على الرتبة النحويّة التقليديّة بسلوك سبل جديدة تنسجم مع التوجّهات التي يبتغيها المتكلّم، حين تكون قواعد التعاون التي تتطلبها استراتيجيّة الخطاب حاضرة بينه

وبين المخاطب، فيحصل المخاطب على تمام المعنى ويقف على المراد الجدّي للباحث، بأساليب تكون القيم التعبيريّة فيها متمردة على المؤلف، وهذا ما يجعل النظام اللغوي متماشياً مع الثقافة المطلوبة جداً عند المتخاطبين؛ لأنّ اللغة هي بيئة الخطاب الاجتماعي لا التراثي.

ولعلّ التحوّل الدلالي في البعد الزمني واحد من هذه التمثّلات الدلالية للتعبير عن الفكرة الزمنية في مرحلة البناء النحوي، في ضوء التوظيف الزمني للجملّة الفعلية لتشكّل ملمحاً علائقياً تكملياً في النسيج التركيبي، عندما تعطي توضيحاً تعريفياً أو تخصيصياً لمنوعتها؛ فتأتي نعتاً بما هي جملة، بعيداً عن الأدوات الجهميّة التي تضام البنى الصرفية، إذ (تعتبر ظاهرة التحوّل الدلالي أو ما يسمّى بالانزلاق الدلالي Semantic Drift شائعة في طبقات الأفعال) (الملاخ، 2009: 342)؛ بلا معونة للواصق الجهة الزمنية؛ ذلك لأنّ الجهات تفرض الزمن المعين لصيغ الأفعال الصرفيّة موجوداً؛ لتأتي الجهة بعد ذلك؛ كي تضع المتلقّي أمام المسافة الزمنية قُرباً وبعُداً عن زمن التكلّم؛ بوصفها أدوات تسهم في قياس كمية المسافة الزمنية ماضوية كانت أو مستقبلية من زمن التكلّم، ضرورة أنّ الامتداد في الزمن الماضي يبدأ من الحاضر إلى أبعد مسافة زمنية موعلة في القدم والمسمّى بـ(الأزل)، وهكذا بالنسبة إلى الزمن المستقبل فهو يمتدّ من الحاضر إلى أعلى نقطة مستقبلية ويسمى بـ(الأبد)، وهذا المعنى ليس مقصوداً هنا في هذا البحث؛ لأمرين:

1 - لما سيّتين فيما بعد من أنّ الزمن قد يتخلّى عن الصيغة الفعلية عندما يكون الأمر منصبّاً على معنى أعلى من بيان الحالة الزمنية.

2 - الوصف اللغويّ ممّا يتناسب مع الثبوت والدوام، مهما كانت الصيغ الصرفية التي تعبرّ عنه، ومعناها يتقابل مع المعنى الزمنيّ التجددّي.

## جملة النعت:

تحمل الجملة بمعناها الاصطلاحي مدلولاً قد يتناسب مع توظيفها في التسوير الوصفي وهي تحل محلّ الاسم المفرد - كما يرى النحاة - للتعبير عن الحمولة النعتية، فقد ذكر ابن يعيش (ت 643 هـ) أنّ الجملة هي بعض الكلام؛ وهو عنده أعمّ من الجملة؛ لأنّ (الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها، فكلّ واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه عليها) (ابن يعيش، 2001: 75 / 1)، وهذا تفريق منطقي - كما يبدو - معتمد على أساس الجنس والنوع المنطقيين، الأمر الذي يجانب ما ينبغي أن تكون عليه منهجية البيئية اللغوية في تناوّلها لمسائل اللغة وظواهرها؛ لذلك كان الاسناد عند الرضي (ت 686 هـ) أساساً للتمييز بينهما بمعنيّة القصدية، وذلك بقوله: (والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمن الاسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الاسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس) (الاستراباذي، 1975: 33 / 1)، فالإسناد هو الرابطة أو الحكم أو النسبة بين طرفي العلاقة الإسنادية حين يكون فيها الإسناد مراداً أو مطلوباً سياقياً، كالتّضام الاسنادي بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وبين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية.

ومع ما يمثّله الاسناد من وظيفة خطيرة في تشكيل النصوص الابداعية كما يبدو، لكنّه ليس مقصوداً لذاته، بل هو وسيلة للتواصل الخطابي وإيصال المعاني إلى المتلقّين، وهذا المعنى الوظيفي لا يقف عند حدود الجملة بمعناها الاصطلاحي بل ينقاد الكلام لهذه الغاية الآلية، فهو - كذلك - ليس مقصوداً لذاته، فالمبدع حالماً ينجز جملاً اسنادية يسعى بها تحقيق الهدفية المرجوة من الإنشاء وهي الغاية التواصلية

أو الإخطارية مع الآخرين فيخطر المعاني لديهم؛ بدلالة أن المعنى قد يصل بالإشارة فيكون بها غنى عن التكلّم، ولعلّ هذا المعنى بدا واضحاً في كثير من السياقات القرآنية التي تخلو فيها بعض النصوص الشريفة من التعليق الاسنادي اعتماداً على الوصول التام للمعنى إلى أذهان المتلقّين، ويكثر هذا الأسلوب القرآني في آيات الأحكام التي تتضمّن أفعالاً كلاميةً انجازيةً، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، (البقرة: 185) فقد حقّقت الآية الغاية المرجوة من النصّ الخطابي بعدما تركت للمتلقّي مساحته الكافية كي يفطر في شهر رمضان حين يكون مريضاً أو مسافراً على أن يقضي ذلك الإفطار في أيّام لاحقة للشهر، فهو فعل انجازي يفهمه المتلقّي بلا إمعان نظر أو توسّل بآليات تفسيرية لفهم الخطاب، مع أنّ الاسم المرفوع بعد فاء الجزاء الذي هو (عدّة) جاء مستغنياً عن الإسناد؛ لأنّ الإسناد بطرفيه فرع المعنى ونافذته، أو أنّه - بعبارة أخرى - واحد من وسائل فهم النصّ القرآني، والوصول إلى المعنى التفسيري سالماً هي غاية الخطاب النصّي، فما من داعٍ إلى التأويل النصّي لمثل هذه السياقات للتناغم مع القاعدة واحتدائها؛ ولهذا فمن احتاج إلى الإسناد ذهب إلى تأويلها تماشياً مع نظرية الإسناد؛ فقال الزمخشري (ت 538 هـ) فيها: فعليه عدّة (الزمخشري، 1998: 1/379).

وكان للإسناد حضور عند ابن هشام (ت 761 هـ) في دراسته الجملة وجعله إيّاه لا ترادف الكلام، بل هي أعمّ منه شأنه في ذلك شأن ابن يعيش والرضي؛ ذلك لأنّ الكلام هو القول المفيد بالقصد في حين أنّ الجملة لا يشترط فيها القصد ولا الافادة، بل يكفي فيها الإسناد، فيقال: جملة الصلة وجملة الحال وجملة الوصف (ابن هشام، 1404 هـ، يُنظر: 2/374)، فهي كاللفظ المفرد الخالي من غرض الإفادة وضعاً، بينما يكون الكلام عكسها تماماً (الجواري، 1984، يُنظر: ج 4، مجلد 25)، وهو بهذا يساير الرضي لكنّه لم يشر إلى القصدية الذاتية، ومع ذلك فقد وسّع دائرة الجملة عندما قسّمها إلى الجملة الكبرى والجملة الصغرى، فالكبرى هي الجملة الاسمية

التي يكون خبرها جملةً، أو هي الجملة التي تكون بداخلها جملة أخرى (السامرائي، 2007، يُنظر: 168)، والصغرى هي الجملة الخبرية (ابن هشام، 1404هـ، يُنظر: 380/2)، واستمرَّ بعد ذلك في تقسيمه الجملة الكبرى إلى الجملة ذات الوجه الواحد والتي يكون صدرها جملة اسمية وعجزها كذلك نحو: السماء منظرها جميل، وذات الوجهين ويعني بها ما تكون اسمية الصدر فعلية العجز (ابن هشام، 1404هـ، يُنظر: 382/2) كأن تقول: الكريمُ يكثرُ عطاؤه.

وقد خالف الدكتور مهدي المخزومي متقدِّمي النحاة في صورة الجملة بعدما عرّفها بعيداً عن الوظيفة الاسنادية، معتمداً في ذلك على طبيعتها التواصلية، فهي عنده التصوير اللفظي المعبر عن الفكرة، ومؤداها أو غايتها أن تعمل على نقل أفكار المتكلمين إلى أذهان السامعين (المخزومي، 1986، يُنظر: 83).

أمَّا النعت: فهو تابع يعطي معنى لمتبوعه مطلقاً، وذلك بعد تخصيصه عمّا سواه؛ ليكون التخصيص البيئة التي بها يقلّ الاشتراك التنكيري بين المتبوع وما سواه بآلة الجملة الوصفية (الاستراباذي، 1975، يُنظر: 284/2)، أو هو أسلوب نحوي وظيفي يُؤتى به تابعاً لما قبله معنى واعراباً لرفع الغموض والايهام عن الاسم الذي يتبعه؛ ومن هنا فهو ذو وظيفة آلية لا يستقل بنفسه بل بغيره، وهو في العربية من المعاني المفهومة والمعلومة حيث يقتصر في دلالاته على معنى الحدث، وذلك إن أُريد به الاقتران بمعنى الذات (الجواري، 1984، يُنظر: 4).

وينبغي الوقوف على طبيعة النعت المنسجم مع موضوع الدراسة، وبيان حيثياته العلائقية بينه وبين متبوعه؛ كونه ممّا يحتمل نوعين اثنين من المعاني الصالحة للانطباق على معناه مضموناً لا شكلاً:

1 - النعت بالمعنى الأخصّ: وهذا النوع منه هو ما يتماشى مع ما ذكره من كلام في بيان حدّه، وهو الصفة التابعة لتعريف ما قبلها من النكرات تخصيصاً.

2- النعت بالمعنى الأعمّ: قال الرضي: (الصفة تطلق باعتبارين: عام، وخاص، والمراد بالعام: كل لفظ فيه معنى الوصفية، جرى تابعاً أو، لا، فدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: زيد قائم، وجاءني زيد ركباً، إذ يقال: هما وصفان، ونعني بالخاص: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً، نحو: جاءني رجل ضارب) (الاسترابادي، 1975: 2/ 283)، فالتابعة يتضمّنهما النوع الأوّل من النعت المبتني على بيان الصورة الجلية له بمعناه الاصطلاحي عند النحاة، وهذا النوع بعض النعت في معناه الأعمّي، فتكون بينهما نسبة العموم والخصوص المطلق كالنسبة بين الكلام والجملة، وبهذا المعنى العام يدخل فيه خبر المبتدأ الذي يؤديّ الوظيفة الوصفية لا حقيقتها، ولا يكون تابعاً لسابق؛ كونه عمدة في الكلام، فهو المتمّم مع المبتدأ جملة اسمية والمستقل بنفسه، وأمّا الحال فهو النكرة الذي يرسم الحالة التي يكون عليها صاحب الحال.

وقد اشتهر بين النحاة أنّ الموصوف يكون نكرة فتلبسه الصفة تخصيصاً؛ لأنّ المعرفة تلحقه الحال لا الصفة، وفرّق بعضهم بين الأمرين إذ ذهب إلى أنّ النكرة يوصف بالنكرة والمعرفة يوصف بالمعرفة؛ أيّ إنّ كان الموصوف نكرة كانت الصفة نكرة وإن كان الموصوف معرفة كانت الصفة معرفة (ابن يعيش، 2001، يُنظر: 3/ 249)، على أنّ الصفة يُشترط فيها أنّ تكون أعمّ من الموصوف (الاسترابادي، 1975، يُنظر: 3/ 247)، وقد جوّز الصبّان (ت 1206 هـ) وصف المعرفة حين تكون الألف واللام فيه للجنس مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمُ مُظْلَمُونَ﴾ (يس: 37) (الصبّان، يُنظر: 3/ 88)، حيث وصفت جملة الفعل المضارع (نسلخ) الاسم المعرّف بالألف واللام (الليل)؛ لكونه لا يعني وقتاً بعينه بل هو جنس لأفراده كلها.

وهنا يأتي دور الوصف الاسنادي بشقيه الاسمي والفعلية لتأدية الوظيفة النعتية، ويمكن تسميته بالنعت الاسنادي، والذي يؤديّ إلى توشيح التعانق الاسنادي

فحسب، بعيداً عن الافادة والقصدية كما تبين، ويبدو أن أول من أشار إليه من النحاة هو سيبويه (ت 180 هـ) بقوله: (إذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك، وذلك قولك: أزيد أنت رجلٌ تضربه، وأكل يومٍ ثوبٌ تلبسه) (الكتاب، 2004: 1/128). وسيقتصر على الاسناد الفعلي الوصفي بوصفه عنوان الدراسة، مع جزمهم - أعني النحاة - أن تأثير الوصف بالجملة الفعلية أقوى من الجنبه التأثيرية للجملة الاسمية؛ كون الجملة الفعلية متضمنة للفعل المناسب - اشتقاقاً - للوصف المفرد كما يؤلوه، في حين أن الجملة الاسمية تخلو من المشتق (الصبيان، يُنظر: 93/3)، مع ملاحظة أن البحث سيدرس النعت بالمعنى الأعم وهو المتضمن:

1 - جملة النعت بالمعنى الأخص (الجملة الفعلية الوصفية).

2 - الجملة الفعلية الواقعة خبراً.

3 - الجملة الفعلية الواقعة حالاً.

1 - الجملة الفعلية الوصفية:

لا شك أن الجملة الفعلية جملة اسنادية يكون الفعل فيها مسنداً أبداً، ويكون الفاعل مسنداً إليه، وهذا الترسيم الاسنادي لا يفارق الجملة الفعلية حتى لو كانت غير مقصودة، وهي - بوصفها تابعاً للذات المفردة النكرة غالباً - تصطبغ بصبغة النعت المفرد شرطاً واعراباً، فقد ذكروا لها شروطاً ثلاثة:

1 - أن يكون موصوفها نكرة:

وهذا المعنى يقوي جانب الاسمية فيها كونها تؤدي وظيفة الاسم تأويلاً وحكماً، لا سيما أن بعض النحاة أشار إلى تنكيرها (ابن يعيش، 2001، يُنظر: 2/243) مشابهةً بالاسم الذي ستؤول به لاحقاً وذلك في مرحلة الاعراب؛ ولهذا المعنى أشار ابن مالك (ت 672 هـ) بقوله:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

(ابن عقيل، 1964، يُنظر: 195 / 3)

ولما كانت نكرة فليس لها الشأنية أن تكون وصفاً للمعرفة كونها حديثاً (ابن يعيش، 2001، يُنظر: 243 / 2)، وكان ابن الحاجب (ت 646 هـ) قد ذكر هذا المذهب التأويلي نفسه قاطعاً بحتمية أن تكون جملة النعت نكرة؛ فليس لها أن توصف إلا النكرة (ابن الحاجب، 1980، يُنظر: 256)، فحكمها أن تمتلك الصلاحية للتأويل بالمفرد، وهذا ما يمنحها القابلية للتخلي عن هيأتها الفعلية؛ لتأدية الوظيفة النيابية عن المفرد.

وليت شعري كيف يكون الحديث الذي يمثله الفعل نكرة؟ أم كيف يكون معرفة؟ والواقع أن التعريف والتنكير من الخصائص التي تعرض على الألفاظ المفردة في مرحلة الاشارة الوضعية، في حين أن الكلام كله الآن في مرحلة متأخرة عن الدلالة الوضعية وهو تشكّل الجملة؛ أي في الدلالة التركيبية السياقية، وهذا الأمر قد كان مستبعداً عند الرضي حيث حاكم المسألة محاكمة الواقعة اللغوية، معتمداً على بعض الثوابت العقلية عندما ذكر أن التعريف والتنكير من عوارض الذات، فكيف توصف الجملة بهما؟، ولما لم تكن الجملة ذاتاً كيف يُعرض عليها التعريف والتنكير؟؛ ومن هنا فقد حسم الجدال بالمسألة في توجيه القاعدة النحوية التي ترى انبغاء التوافق بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد لا الاسنادي (الاسترابادي، 1975، يُنظر: 298 / 2)؛ ولذا يرى وجوب تأويلها بالنكرة حين يكون منعوتها نكرة للمناسبة بينهما (الاسترابادي، 1975، يُنظر: 298 / 2).

### جدلية الجمع الدلالي بين المؤول والمؤول إليه

يفترض النحاة في مثل قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (الأعراف: 23)، حيث جاءت جملة (صدقوا) صفةً للاسم النكرة (رجال)

أن يُصار إلى تأويل جملة النعت (صدقوا) بالمشتق النكرة المناسب (صادقون) كي ينسجم الأمر من خلال التأويل مع ما قعدوا له، حين ذهبوا إلى أن جملة النعت إنما هي في موقع المفرد، ولها وظيفة المفرد من حيث الاعراب، وعليه ينبغي تقدير اسم فاعل بدلاً من الفعل (ابن يعيش، 2001، يُنظر: 2/ 243)، وتكون هذه الجملة المؤولة بالمفرد نعتاً لـ(رجال)؛ وأما لماذا اللجوء إلى هذا التأويل الافراي؟؛ فلأن البسيط أول، والمركب ثانٍ، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه. ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل) (ابن يعيش، 2001، يُنظر: 2/ 243).

وأرى من المناسب مناقشة المسألة في ضوء آليات التحوّل الزمني، فأقول:

1 - إن التأويل حمولة زائدة على النصوص الاعتبارية، فضلاً عن النص القرآني، فالتمسك بفكرة التأويل بالمشتق أو بالاسم النكرة تُقصر الطرق على النحاة للبحث عن البدائل، ولا مانع من البحث عن البدائل لكن لا بنحو التأويل ذي الاستدلال الواهي، وإنما على نحو التضحية بأحد مدلولي الفعل وهو الزمن ليدل على الحدث أو على الحدث المجرد من الزمن؛ فيؤدّي بذلك الوصف المحض بعيداً عن التزمين، والقول بالتحوّل الفعلي أو التخليّ الزمني خير من القول بالتأويل.

2 - كما أن التأويل سيكون ناقلاً لدلالة الفعل المتضمنة للحدوث والتجدد إلى الدلالة الاسمية ذات الثبوت والدوام، فلو كان الأمر بين الفعل والاسم سيان لكانت دلالتها الزمنية واحدة وما احتجنا إلى التفريق النحوي والصرفي، ولو كانت واحدة لما وردا في نصوص قرآنية متغايرين في تركيب سياقي واحد بوساطة العطف، والعطف يقتضي التغاير، وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُكُمْ سَوَاءَ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ (الأعراف: 193)، وقد ناسب الفعل الكلام لاشتماله على حالة التجدد الحدوثي؛ فجاء معبراً عنه بالصيغة الفعلية، بينما ناسب

الصمت حالة الثبوت الاستمراري فجاء معبراً عنه بالصيغة الاسمية (السامرائي، 2007، يُنظر: 163)، ولو كانا بدلالة واحدة لما جاء بصيغتين مختلفتين، ومن هنا فالمناسب في المقام الاعتماد على فكرة الانزياح ليكون التوجيه النحوي فيها أن وجود الفعل في أسلوب وصفي اقتضى أن يكون دالاً على الثبوت والدوام تأديةً للوظيفة الوصفية ذات المعنى المشار إليه.

3- وعلى فرض التسليم الجذلي أن جملة الوصف قد تحولت عدولاً إلى المعنى الافرادي تأويلاً لا حقيقة وتقديراً لا واقعاً، فثمة ظواهر نحوية مشابهة يمكن أن تكون أصولاً تمثيلية للتحويل الواقعي أو العدول شبه التام بين المؤول والمؤول إليه، ولا يُمنع أحد من التمثيل ما دام ابن يعيش قد فتح بابه حين مثل بشهادة المرأتين لإثبات الأصل الإفرادي لجملة الوصف، ولعل من هذه الظواهر هي المصدر المؤول الذي صار له محل من الاعراب على الرغم من جمليته، وقد أُستعمل في كلام العرب وفي أشعارهم، وفي النصوص القرآنية، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 184) فقد أعربت كلمة (خير) خبراً للمصدر المؤول الذي صار مبتدأً لها، فعومل معاملة الكلمة المفردة ولم يُراعَ كونه جملةً، ومن الظواهر التحولية قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحُجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، (التوبة: 3) فقد وردت كلمة (رسوله) معطوفة بالواو على الابتداء ذي الوجود الاعتباري لا الحقيقي في الجملة؛ وذلك لأنَّ (أَنَّ) واسمها في موضع رفع بالابتداء عند الكسائي (ت189هـ) (ابن هشام، يُنظر: 358/1)، وهذا الأمر لا يتحقق مع الوجهة التأويلية التي رسموها لجملة الوصف؛ لأنَّ العطف سيفقد قيمته التفسيرية التغيرية التي هي أساس استعماله، ويصعب حينها التمييز بين مدلول المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنَّ اتحاد الدلالة التأويلية بينهما، ويتعسر تحديد الفارق بينهما ما داما متّحدين، وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ (الأنعام: 95)، فلقد

ناسب النصّ الشريف بين مدلول المعطوف عليه وهو الفعل (يخرج) مع الحي ذي الطبيعة المتجدّدة والمتغيّرة، وناسب بين المعطوف وهو المشتق (مخرج) مع الميّت ذي الطبيعة الهامدة والثابتة (السامرائي، 2007، يُنظر: 163) وهذا المعنى لم يكن ليُفهم لولا التغير بين الصيغتين الصرفيتين، وسن فقد هذا التنوع أو التقابل الدلالي العلائقي لو صار الفعل مؤولاً بالمشتق.

## 2 - ينبغي أن تكون الجملة خبرية:

لمّا كانت جملة النعت نافذة يطلّ بها المتلقّي على الاسم النكرة الدال على العموم الانكاري، فيجد بها بغيته من الوقوف على تقييد الاسم وتحديدّه أو تخصيصه بجملة النعت، كما وتكون سبباً في تعريفه وتبينه عمّا سواه لدى عموم السامعين، ومن هنا فقد اشترط علماء النحو أن تكون هذه الجملة خبرية تحقّقت لها نسبة خارجية موجودة توصف بصدق أو كذب، فنسبتها متحقّقة سلفاً، خلافاً للجملة الانشائية التي ليس لها نسبة وجودية منجزة قبل مرحلة التلفّظ، بل يكون اللفظ هو الرحم الذي يولدها؛ لذا فليس لها نسبة خارجية يحكم عليها بصدق أو كذب، فالغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب، ولا يميّز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب، والانشائية ليست كذلك؛ لأنّ مدلولها لا يحصل إلا بها) (الصّبّان، يُنظر: 1/310).

أمّا إذا ورد ما يكون نعتاً بجملة الطلب فتقدّر الصفة بالمفرد (القول)، ولا تكون جملة الطلب نعتاً؛ للامتناع المذكور؛ ولمجارية القاعدة النحويّة التي قيّدت الجملة بالخبريّة حصراً، كما في قول الشاعر:

حتّى إذا جنّ الظلام واختلطُ      جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط؟

(ابن عقيل، 1964، يُنظر: 3/195).

حيث جاءت الجملة الطليّة الانجازية (هل رأيت الذئب قط؟) صفةً

لكلمة (مدق) فأولت عندهم تأويلاً تعسّفاً كما يبدو قولهم فيه: جاءوا بمدقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط؟.

وهنا أودّ مناقشة المسألة في ضوء ظاهرة التحوّل أو الانزياح، فأقول: عندما يرد خلاف نحويّ في مسائل معينة أو ظواهر لغوية تقبل النقاش تكون الدلالة العرفية الاستعمالية هي الحكم الذي يفصل بين تلكم الخصومة؛ فالاستعمال القرآني وغير القرآني يتوسّع في رسم ملامح الجملة الوصفية عندما يسمح للجمل المنفية كي تؤدّي الغرض من الوصف، وكما في قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾، (النور: 37) ومنه أيضاً: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ (البقرة: 71)، فقد وردت جملتا (لا تلهيهم، ولا تسقي الحرث) نعتاً لنكرتين مع كونها منفيّتين، وهذا الأمر ليس ممنوعاً استعمالياً ما دام ينسجم مع السليقة والذوق العرفيين، كما سجّلت ظاهرة العدول الانزياحي من الخبر إلى الانشاء واحدة من أكثر أنواع التمثلات البلاغية التي تزيد النصوص جمالاً ورونقاً وتحسيناً، وهو ما يمكن أن ينسجم مع ما يعرف في حقل التداولية بالاستلزام الحوارية الكراسي حين ينتقل المتكلم من استراتيجية التصريح إلى استراتيجية التلميح لبيان مقصوده، أو يستبدل أسلوباً ما بأسلوب آخر عندما يكون مبدأ التعاون حاضراً بين المتخاطبين، فلا يُشكّ أن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: 183) مثلّ فعلاً كلامياً غير مباشر، فهو فعل انجازي جيء به لاثبات وجوب الصوم في عهدة المكلفين، لكنّه عدل عن الانشاء التصريحي واستعمل الخبر بوصفه استراتيجية غير مباشرة؛ للتعبير عن الحكم الشرعي عدولاً عن الأسلوب الانشائي وهذا الأمر بدأ مهيمناً على كثير من الأحكام الشرعية في القرآن الكريم، فإن كان العدول المذكور قد صار ظاهرة؛ فلم لا يكون النعت بالجملة الانشائية من باب العدول من الإنشاء إلى الخبر مع أنّ هذا النوع من النعت لم يرد في النصوص القرآنية لكنّ الاستعمال لا يمنعه، فقولك:

- التقيتُ بصديقٍ هل عرفته؟

- جاءنا ضيفٌ أكرمهُ.

أسلوب لا يأباه الاستعمال، ولا تمجّه الأسماع، ولا يمنعه التأويل الذي مارسه النحاة مع جملة النعت الخبرية، فلنا أن نؤول فنقول:

- التقيتُ بصديقٍ معروفٍ.

- جاءنا ضيفٌ مكرمٌ.

ولولا اشتراطهم أن يكون الوصف المؤول مشتقاً من الصيغة الفعلية نفسها لجاز أن نؤول جملة النهي الطلبية كذلك ولكن بصيغة تُضادّ الصيغة الفعلية؛ لأنّ التأويل بها يجعل الكلام معكوساً، فقولك:

- أدعوك إلى نزهة لا ترفضها، فمثلها لا يُرفض.

تعني - بعد ربط السياق الكلامي بالمقامي الحالي، - أن المتكلم في مقام بيان جمال النزهة وامتاعها، بقرينة (فمثلها لا يُرفض) التي تشير إلى المعنى الجمالي والامتاعي لهذه النزهة، فهو أراد القول:

- أدعوك إلى نزهة مقبولة أو ممتعة.

وما يؤيد هذا التوجه أن ابن يعيش قد أجاز أن تأتي الجملة الشرطية نعتاً، فلك أن تقول: مررت برجلٍ إن تكرمه يُكرمك (ابن يعيش، 2001، 2/ 241).

3 - اشترطوا أن تتضمن الجملة الوصفية على عائد يعود على المنعوت:

إمّا أن يكون موجوداً كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (البقرة: 281)، أو مقدراً كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ (البقرة: 48)، فالعائد مقدرٌ بمعنى (فيه) (الصّبّان، يُنظر: 3/ 92).

ومع هذا التأويل الافراي الممنوح لجملة الوصف فهي - عند بعض المحدثين - لا تنفك عن التمسك بزمنيتها (الجواري، 1984، يُنظر: 4)، (عبد الحميد، 2006، يُنظر: 83) عند تحوّلها الافراي التأويلي، ولعلّ البعد الزمني لجملة النعت لم يكن حاضراً عند متقدمي النحاة لا لغفلتهم عن ذكره، بل لتسليمهم أنّ الزمن لصيق للصيغة الصرفية فلا تعدوه حتى لو كانت تابعة، أو ليست مقصودة في الكلام، وعند استنطاق الواقع اللغوي للمسألة في ضوء التحوّل الزمني، يُبيّن أنّه قد استغنى استغناءً شبه تامّ عن الدلالة الزمنية؛ لأنّ الزمن من مداليل الأفعال لا الأسماء، ولعلّ هذا الأمر هو الذي أردنا أنّ نشير إليه هنا وهو الجزم بأنّ الجملة الفعلية الوصفية لا تنطوي على معنى الزمن ووظيفتها هي الدلالة على الحدث المجرد ممّا سواه، لكن لا على نحو التأويل الاسمي المزعوم، بل على نحو الخضوع التام للفضاء السياقي لأداء الوظيفة الوصفية فقط، لا سيما أنّ الزمن الصري الذي قرّره المتقدّمون من النحاة للأفعال ليس دقيقاً بل الزمن من وظائف السياق جملة وتفصيلاً وإن كان الفعل يتزمن صرفياً فبمعناه العام غير المحدّد وحين يغدو في البيئة السياقية تعطيه الزمن المقرّر نحويّاً، بل قد يُجبر في أحيان كثيرة على أن يدلّ على الحدث المجرد، ثمّ يُلوى عنقه حين يجيء واصفاً للنكرة فيتحصّل منه على دلالات ثلاث:

1 - الدلالة على الثبوت والدوام بعد الهيمنة الوصفية على دلالاته الصرفية، والتي أخرجت الزمن عن دائرة الاستعمال السياقي.

2 - الدلالة على الثبوت والدوام الوصفي.

3 - ولكي يتحقّق الفرق بينه وبين المصدر؛ لأنّ المصدر يدلّ على الحدث المجرد، والفعل بلا زمن يشابه المصدر، فتأتي الدلالة الوصفية ليكون الفعل في بيئته الجديدة دالاً على موصوف بالحدث، لا على نسبة ذلك الحدث إلى فاعل ما، ضرورة أنّ هذه النسبة إلى الفاعل المعين من دواعي القول بالزمن، إذ - لا

شكّ - من تأدية الفاعل للحدث في زمنٍ ما، والحال أنّ الزمن قد خرج عن دائرة المدلولية الفعلية، فيكون الفاعل هنا موصوفاً بالحدث. فدراسة الفكرة الزمنية في مرحلة مبكرة على مرحلة الاستعمال هو تحجيم لهذه الدلالة المهمة في الدرس النحوي؛ ذلك لأنّ فكرة الزمن مدلول ذاتي للفعل يوجد بوجوده وينعدم بانعدامه أسطورة فنّدتها العلاقات السياقية والقرائن النحوية، فدلالة الفعل بمادته على الحدث المجرد وبهياته على الزمن الصر في فكرة آمن بها المتقدّمون وجعلوا الزمن حبيس الصيغ الصرفية للأفعال، وعليه فالزمن الماضي مدلول صيغة (فعل) والزمن الحاضر والمستقبل مدلول صيغة (يفعل) والزمن المستقبل مدلول صيغة (افعل) (ابن يعيش، 2001، يُنظر: 4/ 207)، ولم تلقّ قبلاً عند المتأخرين (المخزومي، 2005، يُنظر: 124)، (السامرائي، 1980، يُنظر: 24)، (المنصوري، 2002، يُنظر: 52)، (الملاخ، 2009، يُنظر: 322)، بعدما اصطدت بنظرية القرائن السياقية بمثل قوله تعالى متحدثاً عن مشهدٍ من مشاهد القيامة: ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأُوا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، (البقرة: 166) فالنص الشريف كما هو واضح تنهافت فيه نظرية التماسك الدلالي بين الزمن والصيغة الصرفية؛ لأن حديث القيامة جاء بخطاب ماضوي.

وهذا ما سيتضح في جملة النعت التي لا تخرج عن تفعيدهم الدلالي زمنياً وحدثاً، وسيتبين أنّ الزمن فيها سيكون أكثر انفلاتاً من غيرها من الصيغ لا لتأويلها بالمفرد بل لتضامها مع الموصوف تخصيصاً وتبييناً ما يتطلّب ذلك في معظم الأحيان الخروج عن البيئة الفعلية التجددية إلى البيئة الوصفية الاستمرارية، فلا استمرار وإن كان من لوازم الصيغ الوصفية المشتقة ما عدا المصدر والفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، إلا أنّ الصيغ الفعلية قد تدلّ على الاستمرار لا سيما صيغة الفعل المضارع التي ناسبت - كما يرى الرضي - الجامد والصفة لصلاحيتها

على الاستمرار للتعبير عن العادة الدائمة (الاستراباذي، 1975، يُنظر: 44/2)، أو الطبيعة التي يتسع بها الوصف بلا تقييد زمني (مصطفى، 1938، يُنظر: 136)، وهكذا بالنسبة لابن هشام الذي يرى استمرارية الزمن في صيغة المضارع حين تبيّن عادةً أو صفةً لازمة لا تنفك فتقول: فلان يُقري الضيف، ويصنعُ الجميل، فتريد أنّ دأبه هذا (ابن هشام، 1404هـ، يُنظر: 138/1)، عند اتحاد الصفة مع موصوفها وتصبح للموصوف بمثابة الغريزة (أنيس، 2003، يُنظر: 145)، بل يمكن القول إنّهما يصحان كالكلمة الواحدة شأنهما شأن الصلة والموصول، فما المانع من هذه الوجهة ما دام كلُّ من الجملتين غرضها تبييني، والأمر كما يبدو ليس مقصوراً على وصف الذات الإلهية المقدسة بل هو شامل لكل موصوف تكون الصفة ملازمة له لزوماً يرفض التزمين حين صار الفعل منقاداً لديمومة الصفة في موصوفها، فتشمل صيغة (يفعل) حين تعرب عن حدث وقع في زمن ما لكنه استمرّ كأنه يقع في كل زمان كقولهم: تلهو وتضحك والزمان يسير؟ (السامرائي، 1980، يُنظر: 32)، كما يتضمّن صيغة الفعل الماضي المستعملة في التعظيم أو الدعاء ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾، (الفرقان: 1) ومنه أيضاً: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَافِرِينَ﴾، (التوبة: 43)، (عبد القادر، 1957، يُنظر: 72) بل يشمل كذلك الأمثال التي قيلت في الماضي مؤدّية قاعدة عامة صالحة للانطباق على مصاديقها من دون أن تتحدّد بفضاء زمني معين، ويمكن أن يقال: إنّها جامدة تأبى الدخول في التأطير الزمني المعين، ولعلّ المتكلم لا يعدو الحقيقة حين يقول: بخلوها من الدلالة تماماً لما تتضمّن من معنى واحد يقبل الانطباق على المماثل، كمثل قولهم: استنوق الحمل، وبلغ السيل الزبي (بدري، 1404هـ، يُنظر: 139)، وقد تدخل صيغة المضارع في دائرة العلاقات المعبّرة عن الحقائق الثابتة غير المنظور لها بوقتٍ أو مدّة معينة، بل كل الذي تفيده الإعراب عن ثبوت الصفة للموصوف ثبوتاً غير قابل للانفكاك أو الانسلاخ عن الموصوف، منها: الأرض

تدورُ حولَ الشمس، كلُّ حيٍّ يموتُ (المنصوري، 2002، يُنظر: 37)، (عبد الباقي، يُنظر: 22)، وهذه الأمثلة وغيرها كما يبدو تفيد ثبوت الحدث لا ثبوت زمانه (رشيد، 2008، يُنظر: 68)، ويمكن الاستشهاد ببعض النصوص الشريفة الدالة على ذلك، مع أخذ النظر أن لفظ الجلالة وإن كان معرفة لكن الجمل التي تأتي بعده تكون صفاتاً لا أحوالاً:

- قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (الإخلاص: 1 - 3)، وصفتُ السورة المباركة الباري تعالَى بجملتين فعليتين منفيتين بغية نفي ما يطرأ على النَّاس من مراحل تكوينية كالولادة والإيلاد عنه تبارك وتقدس؛ كونه تعالَى (لم يلد ولم يولد؛ لأنَّه ليس شيءٌ يولد إلا سيموت، وليس شيءٌ سيموت إلا سيورث، وإنَّ الله تعالَى لا يموت ولا يورث) (القرطبي، 2006: 22 / 560).

- قال تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (البقرة: 249)، فقد حرص المتكلمون في هذا النص على إثارة المحفز التعبوي لدى المخاطبين، وهذا المعنى يتحقق حين ترسم للمتلقّي الصورة النهضوية استمداداً من الواقع، بدلاً من قولك: إننا سنغلبهم أو ستغلبونهم، كي تكون هذه الصورة ميزاناً لمصاديق تحققت وتحقق بكم وستتحقق فيما بعد حين يتوفّر شرط الصبر والعون الإلهي، من خلال تحطّي البع الزمني.

كما أنَّهم (لم يقولوا: يمكن أن تغلب الفئة القليلة الفئة الكثيرة بإذن الله، بل قالوا: كم من فئة (النج)، أخذاً بالواقع في الاحتجاج بإراءة المصداق ليكون أقنع للخصم) (الطباطبائي، 1997: 2 / 297).

- قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ﴾ (البروج: 11)، أمّا هذا النص الشريف فصفة (تجري) المضارعية لـ(جَنّات) دالة على الدوام الأبدي؛ للتناسب الذي عليه الثابت العقدي في الشريعة

الدينية القائم على الخلود غير المنتهي لحياقي الجنة والنار.

- قال تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ (البينة: 2)، يتضمّن الفعل (يتلو) الدأب على التلاوة والاستمرارية، فيكون الوصف ديدنه (صلى الله عليه وآله).

وهنا أودّ الإشارة إلى معنى الدوام والاستمرارية في موضوع الجملة الوصفية، إذ يعتمد طول أمده وقصره على حقيقة الموصوف، فإن كان الموصوف مما يتزمن كالمخلوقات الحيّة وغير الحيّة يكون معنى الدوام والثبوت والاستمرار بحسبها لا بحسب المعنى الدقيق لهذه الجهات الوصفية المشعرة بعدم الانقطاع؛ وأمّا إذا كان الموصوف لا يطرأ عليه الزمن كالذات المقدّسة فيكون معنى الدوام والاستمرار والثبوت ممّا يتناسب معها لتدلّ على السرمدية الإلهية الجامعة لمعنى الأزل والأبد، والتي تعني الديمومة وعدم الانقطاع (الطريحي، 1408هـ، يُنظر: 367/2)، أي يمكن القول بعبارة مختصرة: إنّ الثبوت والدوام بلحاظ الموصوف لا الصفة.

## 2 - جملة خبر المبتدأ الفعلية:

فقد اشترطوا فيها أنّ تتضمّن على عائد يربطها بالمبتدأ، ولا يشترط فيها أنّ تكون خبرية ما دامت عمدة في الكلام فلا مانع أن تكون إنشائية (الصّبّان، يُنظر: 310/1)، خلافاً لجملة النعت التي اشترطوا خبريتها كما تقدّم، كقولك: محمدٌ يحبُّ مساعدة الآخرين، أو: محمدٌ يحبُّه الآخرون.

ومما يضاف إلى الجملة الاسمية التي يكون خبرها جملة فعلية الجملة التي تقع خبراً لـ (كان) الناقصة، أو (إنّ) التوكيدية

ومن أمثله:

- قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (الزمر: 53) ترفّ الآية بشارة للمسرفين على أنفسهم، أنّ ربّكم لا يعجزه أنّ يغفر ذنوبكم كلّها، (فلاية

محمولة على عمومها، فالله يغفر جميع الذنوب للتائب لا محالة) (الطبرسي، 2006: 309 / 8) وهي وصف محض يخلو من البعد الزمني بقرينة المقابلة بين قوله: (يغفر الذنوب) وقوله: (هو الغفور الرحيم) حيث توحى المقابلة بالتوافق الشبوتي له تعالى حين (وصف نفسه كونه غفوراً، ولفظ الغفور يفيد المبالغة) (الرازي، 1981: 5 / 27).

- قال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾، (الروم: 9) ما يرجح جانب الوصفية في سياق الآية الشريفة أمران:

1 - الفعل (كان) عند اسناده إلى الذات المقدسة لا يؤدي سوى الاتصاف بالحدث الخالي مما سواه كما هو معروف، فيدلّ على الدوام بعد افراغه من معنى الزمن (المطلبي، 1986: 190).

2 - الظلم من الصفات المسلوقة عن الذات الإلهية، فلا ظلم في ساحة القدس الإلهي.

- قال تعالى: ﴿فَدُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (آل عمران: 106)، حيث يتحقق دوام العذاب واستمراريته في القيامة، بدوام الكفر واستمراريته والموت عليه.

- قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ، عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن 1 - 4). وفي الآية الشريفة، تعدد الوصف بلا عاطف في الخبر مع كونه جملة (ابن هشام، 1404هـ، يُنظر: 2 / 385)، ومن الواضح أنّ صفتي العلم والخالقية لله تعالى مما لا تزولا عنه تعالى؛ لما ثبت في المجال العقدي أنّ صفات الله تعالى هي عين الذات الإلهية، وليست زائدة عليها (المازندراني، 2000، يُنظر: 3 / 250)، فما دامت عين الذات فدوام الصفة بدوام الذات، وهذا ما يكفينا استدلالاً على المطلب.

### 3 - جملة الحال

الحال في اصطلاح النحاة:

وصفُ فضلةٍ منتصبٍ مفهَمٌ في حالِ كفراداً أذهبُ (الأشموني، 1944، يُنظر:

(5/3)

واشترطوا في جملة الحال أن تكون (خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب، فلا تقع جملةٌ طلبيةٌ ولا تعجبية، ولا ذات (السين) أو (سوف) أو (لن) أو (لا)) (السيوطي، 1998: 2/247)، كما يشترط فيها التوفر على رابط يدل بها على صاحب الحال، وهذا الرابط قد يكون ضميراً ظاهراً، كما في قوله تعالى:

- قال تعالى: ﴿وَجَاؤُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ (يوسف: 16)

- قال تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ (التوبة: 67).

- قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (التوبة: 71).

- قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (البقرة: 15).

- قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: 90).

فقد صارت الواوات المتصلة بجملة الحال الفعلية والتي هي فواعل روابط معنوية تدل على صاحب الحال السابق لها، ما عدا الآية الأخيرة، فرباطها هو الضمير (هم) الواقع مضافاً إليه؛ كونه صار لاحقاً للاسم (صدور).

كما يمكن أن يكون ضميراً مستتراً كآلية الشريعة:

- قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾

(الجمعة: 5).

أو هو عبارة عن واو تسبق الجملة تسمى بواو الابتداء أو الواو الحالية (ابن عقيل، 1964، يُنظر: 2/278)، سواء كانت الجملة مثبتة كالنص الآتي:

- قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة: 28).

أو منفية كما في الآيتين:

- قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ

شَيْءٌ﴾ (الروم: 9).

- قال تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ (الرحمن: 19 - 20).

ومع هذا الاستشهاد القرآني للمسألة لكن الذي يبدو أن جملة الحال مما تتخلى سريعاً في كثير من الأحيان، عن صاحبها كما في بعض النصوص القرآنية الآنفه، فقولك: جلستُ أدرسُ لوحدي، لا تعني أو تنبئ أن الدراسة حالة مستدامة للمتكلّم إلى الحدّ الذي يصعب زوالها عنه، بل هي حالة وقتية تخضع لما عليه صاحب الحال من عمل أو ظروف؛ ومن هنا سميت حالاً لتحوّلها وتغيّرها؛ ولذا فجملة الحال ألصق بالفكرة الزمنية من جمل الوصف لافتقارها - في الجملة - إلى الثبوت أو الدوام، وهذا المعنى هو الذي يرجّح القول بتصنيف الجمل اللاحقة للذات المقدسة على أنّها صفات ولا تكون أحوالاً؛ لأنّ الحال لا تثبت على وتيرة واحدة وليست لصيقة بصاحبها لصوقاً راسخاً شأنها شأن الصفات الالهية التي هي عين ذاته تعالى، فكيف تتصف بها ذات الله التي لا تتبدل ولا تتغير، ولعلّ هذا المعنى هو ما يميز جملة النعت عن جملة الحال، لا على أساس تنكير الموصوف وتعريف صاحب الحال؛ لأنّ الرؤية النحوية ترى أنّ الاسم المعرف بالألف واللام إنّ كانت ألفه ولامه تفيد الجنس أو الطبيعة العامة، فلا مانع أن يُوصف سواء بالوصف الافرادي أو الجملي، وهذا المعنى يتجلّى بوضوح في الآيتين السالفتين اللتين تصف المؤمنين والمؤمنات في سياق قرآني، وأخرى تصف المنافقين والمنافقات في سياق تقابلي آخر، كونها تتحدث عن مؤمنين أو منافقين معهودين معينين بل كلامها يقع في الطبيعة الذاتية التي يكون عليها كلٌّ من ينتمي إلى هاتين الفئتين المتقابلتين تقابل الضدين.

## الخاتمة:

بعد هذا التطواف البحثي في موضوعة التحول الزمني في الجملة الوصفية عند النصوص القرآنية، أضع تلخيصاً لما رُصد معه من أحكام أو إثارات أو نكات وظواهر لغوية، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- الاسناد وسيلة للوصول إلى المعنى؛ يُتغنى به تحديد مسار العملية التواصلية سواء به أم بدونه، فلا مانع من التوضيح به من حين يصل المعنى بتمامه.

- النعت بنوعيه المفرد والاسنادي وظيفته آلية يحددها الموصوف.

- التأويل الافرداي لجملة الوصف حمولة زائدة تثقل الغاية التواصلية؛ ولذا فالتحول الزمني للجملة يكفيننا مؤونة التأويل بالمشقق، لا سيّما أنّ التأويل سيفقدنا التمييز بين دلالة الثبوت الاسمية ودلالة الحدوث الفعلية، وهذا ما لم يقبله نحويّ؛ لأنّها متغايران استعمالاً في العطف وغيره، كما في النص الشريف: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾. (الكافرون: 2 - 6).

- القول بالتحول الانزياحي الزمني للجملة الوصفية ممّا يتماشى مع اللسانيات المعاصرة.

- قد يكون النعت بالجملة الانشائية تحوّلاً أو عدولاً من الانشاء إلى الخبر، فلم لا يجوز وقد أُجيز العدول من الخبر إلى الانشاء ما دام لا يخالف السليقة.

- الزمن فكرة عصيّة على حبسها بقوالب صرفية ضيقة.

- الدوام والاستمرار والثبوت والحدوث والتجدد، معانٍ تتبع الموصوف لا الصفة.

## المصادر:

- القرآن الكريم.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت646هـ). شرح الوافية نظم الكافية، دراسة وتحقيق: الدكتور موسى بنأي علوان العليلي، (د.ط)، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1400هـ - 1980م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، (ت769هـ). شرح بن عقيل، ط14، مطبعة السعادة، مصر، 1384هـ - 1964م.
- ابن هشام. أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ). أوضح المسالك إلى ألفين ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة المدني، القاهرة، 1404هـ.
- ابن يعيش (ت643هـ)، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ - 2001م.
- أنيس، د. إبراهيم. من أسرار اللغة، ط8، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م.
- الأستراباذي، محمد بن أحمد (ت686هـ). شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، (د.ط)، نشر مؤسسة الصادق، طهران، 1395هـ - 1975م.
- الأشموني، نور الدين علي بن محمد بن عيسى. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهد: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1363هـ - 1944م.
- بدري. كمال إبراهيم. الزمن في النحو العربي، ط1، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، 1404هـ.
- الجوارى، د. أحمد عبد الستار. الوصف بالجملة، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج4، مجلد 25، 1405هـ - 1984م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن ضياء الدين (ت604هـ)، التفسير الكبير، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1401هـ - 1981م.
- رشيد. د. كمال رشيد. الزمن النحوي في اللغة العربية، (د.ط)، دار عالم الثقافة للنشر

- والتوزيع، عمان - الأردن، 1428 - 2008.
- الزمخشري، محمود بن عمر (ت538هـ)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، شارك في تحقيقه الأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1418هـ - 1998م.
- السامرائي، د. إبراهيم. الفعل زمانه وأبنيته، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1400هـ - 1980م.
- السامرائي، د. فاضل صالح. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان - الأردن، 2007م - 1427هـ.
- سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، كتاب سيويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1425هـ - 2004م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ). همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تح: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1418هـ - 1998م.
- الصبّان، محمد بن علي (ت1206هـ). حاشية الصبّان، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومع شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، (د.ط)، المكتبة الموفقية، القاهرة، (د.ت)
- الطباطبائي، محمد حسين. الميزان في تفسير القرآن، ط1، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، 1417هـ - 1997م.
- الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت548هـ). مجمع البيان في تفسير القرآن، ط1، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1427هـ - 2006م.
- الطريحي، فخر الدين (ت1085هـ). مجمع البحرين، تح: السيد أحمد الحسيني، ط2، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، 1408هـ.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت671هـ). الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، شارك في تحقيق هذا الجزء: محمد رضوان عرقسوسي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1427هـ - 2006م.
- المازندراني، مولى محمد صالح (ت1081هـ). شرح أصول الكافي، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1421هـ - 2000م.

- المخزومي، د. مهدي. في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط2، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، 1406هـ - 1986م.
- المخزومي، د. مهدي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005م.
- المطلبي، مالك يوسف. الزمن واللغة، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- الملاخ، محمد. الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، ط1، دار الأمان، الرباط، 1430هـ - 2009م.
- المنصوري، د. علي جابر. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2002م.
- عبد الباقي، د. وليد محمد. الدلالات الزمنية للأفعال في العربية، (د.ط)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).
- عبد الحميد، د. ليث أسعد. الجملة الوصفية في النحو العربي، ط1، دار الضياء، عمان - الأردن، 1427هـ - 2006م.
- عبد القادر. حامد. معاني الماضي والمضارع في القرآن الكريم: 72، مجلة المجمع العلمي في القاهرة، الجزء العاشر، 1957.
- مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، (د.ط)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937م.